

Distr.
GENERAL

A/51/398
24 September 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

رسالة مؤرخة ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه اهتمامكم إلى مسألة ما برحت تسبب القلق العميق وعدم الارتياح لحكومة سري لانكا.

فالفرع المتعلق بسري لانكا من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/51/1) يعرض صورة متحيزة مضى عهدا، وبالتالي فهي صورة مضللة للحالة السائدة في البلد.

ولوضع الأحداث الراهنة في سياقها من الضروري الإشارة إلى ما يلي:

لقد توقفت الهجمات المسلحة في أعقاب تفاهم تم التوصل إليه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بين حكومة سري لانكا وجماعة ارهابية انفصالية تدعى نمور تحرير تاميل إيلا. وعلى الرغم من التعت الذي كشفت عنه هذه الجماعة منذ سابق عهدا، إلا أن الحكومة اعتقدت بإخلاق، أنه يمكن التوصل إلى حل دائم للصراع الجاري عن طريق المفاوضات. بيد أن هذه الجماعة انتهكت الاتفاق من جانب واحد في نيسان/أبريل ١٩٩٥ حيث عادت منذ ذلك الحين إلى شن حملة ارهاب متعمد ضد المدنيين وممارسة أعمال العنف المتمدة ضد الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية في الدولة. ولا تزال هذه الجماعة هي الوحيدة بين الأقلية التاميلية في سري لانكا التي تؤثر البقاء خارج نطاق عملية التفاوض الجارية التي تستهدف إقرار السلام في البلد، وهي عملية تشترك فيها جميع الأحزاب والفئات السياسية والجمهور عامة، بالرغم مما يكتنفها من تعقيدات وأمام استمرار لجوء نمور تحرير تاميل إيلا إلى العنف، اضطرت الحكومة إلى اتخاذ تدابير لاستعادة إدارتها في بعض أجزاء المقاطعة الشمالية، ولدحر هذه الجماعة التي فرضت سيطرتها على تلك المناطق. ومما يدعو للأسف أن يصور تقرير الأمين العام الإجراء الشرعي الذي اتخذته الحكومة لاستعادة سيطرتها على جزء من أراضيها بغية حماية سيادتها الإقليمية، على أنه محاولة أدت

9625122

إلى "سقوط" أرض أجنبية من خلال شن "هجوم"، ومن ثم كان السبب وراء المشاكل الإنسانية التي نشأت ووراء انتكاس عملية السلام.

ثم يشير التقرير إلى ما نجم عن ذلك من "نزوح السكان بأعداد كبيرة" من مدينة جافنا بينما يلتزم الصمت بصورة مريبة إزاء واقعتين حيويتين اعترف بهما المراقبون المستقلون، والحكومات الأجنبية، ووكالات الأمم المتحدة ذاتها، وهما:

(أ) أن هذه الجماعة وليست الحكومة، كانت السبب وراء ما يسمى بنزوح الناس من مدينة جافنا بقوة السلاح؛

(ب) أنه مع استعادة الدولة لإدارتها تدريجيا وعودة الأوضاع الطبيعية إلى منطقة جافنا عادت الغالبية العظمى من أولئك الذين أرغمتهم هذه الجماعة على النزوح، ويربو عددهم على ٥٠٠ شخص، إلى ديارهم في تحد للجماعة، على ما في ذلك من مخاطرة كبيرة.

ومن الملاحظ أيضا أن التقرير لم يشر إلى ما تقوم به حكومة سري لانكا من تقديم الأغذية وغيرها من السلع والخدمات الأساسية بتكلفة كبيرة، إلى هؤلاء المشردين، فضلا عن قيام عديد من الحكومات الصديقة والأمم المتحدة والهيئات الأخرى، بما في ذلك لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم المساعدة إليهم، ويجري هذا بالرغم من الكميات الكبيرة التي تستولي عليها وتصادرها الجماعة المذكورة.

وفي حين أن محنة المشردين لا تزال تحظى باهتمام دائم من جانب حكومة سري لانكا، فقد تم في واقع الأمر تجنب حدوث كارثة إنسانية كبيرة بفضل الإجراءات التي تتخذها الحكومة في الوقت المناسب انطلاقا من التزامها بتعزيز رفاه شعبها كافة.

وقد وجه رئيس سري لانكا نداء دوليا مباشرا لانعاش وتعمير شمال وشرق البلد، وهي أشد المناطق تضررا من جراء الارهاب.

ومع الاعتراف بالدعم المؤسسي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنسيق عمليات الإغاثة التي تقوم بها الحكومة، لا بد من التأكيد على أن حكومة سري لانكا لم تطلب تدخل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو أي وكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة من أجل برنامج "المصالحة" الذي قام بالتخطيط له برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفقا لما أورده تقرير الأمين العام.

وتود حكومة سري لانكا أن تؤكد على رأيها بضرورة أن يتوخى تقرير الأمين العام الدقة دائما في ما يورده من وقائع يوم صدوره. ومما يدعو للأسف أن الأمر كان على خلاف ذلك في التقرير الحالي فيما يخص سري لانكا.

ونظرا لما قد يخلفه هذا التقرير من انطباع خاطئ عن سري لانكا، أكون ممتنا لو تفضلتم سعادتكم باتخاذ اللازم من أجل تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

(توقيع) ه. ل. دي سيلفا

السفير والممثل الدائم لسري لانكا
لدى الأمم المتحدة
